



بيان

السيد وليد المعلم

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة الثامنة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك - ٣٠ أيلول ٢٠١٣

السيد جون آش

رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة،

يطيب لي أن أهنئكم وبلدكم الصديق أنتيغوا وبربودا على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة أعمالنا بما يعزز دور رئيس الجمعية العامة الهام والمحايد الذي اضطلع به سلفكم والذي جنّب رئاسة الجمعية الانخراط في أجندات سياسية خاصة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في مثل هذا اليوم من العام الماضي وقفت على نفس هذا المنبر، وكان عالمنا يواجه أحداثاً كثيرة عصفت به وبدوله. لقد كان يحدونا الأمل أن يتغير المشهد للأفضل في هذا العام، إلا أننا وللأسف، مازلنا في نفس المكان بل وأسوأ أحياناً في بعض بقاع الأرض. فمازالت دول عديدة تواجه أزمات سياسية واقتصادية ومالية تتجاوز قدرتها على مواجهتها منفردة. وفيما انتظرت شعوب العالم رؤية جهود دولية فاعلة للتغلب على تلك الأزمات، فإن ما أراه اليوم يشير إلى تفاقم المشاكل وازديادها حيث تصاعدت نزعة الهيمنة والتسلط على مقدرات الشعوب بما يناقض بشكل صارخ مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وبدلاً من تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، استمرت دول معروفة بانتهاج سياسات عدوانية تجاه دول بعينها حيث ازداد النفاق السياسي للتدخل في شؤون الدول الداخلية تحت ذريعة التدخل الإنساني أو مسؤولية الحماية، وعندما لم تنفع هذه السياسة مع بعض الدول، بما فيها بلادي سورية، كشفت هذه الدول عن وجهها الحقيقي ولوحت بالعدوان العسكري السافر بعيداً عن ولاية مجلس الأمن وحتى عن أي توافق دولي، بعد أن فرضت اجراءات قسرية أحادية الجانب تفتقد لأي أساس أخلاقي أو قانوني. ناهيك عن سياسات مشبوهة ترمي إلى نشر الفتنة والاضطرابات في بنية مجتمعات وطنية متداخلة متأخية عاشت مئات السنين في وئام ووحدة وتفاهم.

والأسوأ من ذلك هو أن دولاً شنت حروباً مدمرة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تقوم هي نفسها بدعم الإرهاب في بلادي ضاربة عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة وكل القيم الإنسانية والأخلاقية. وهنا - مرة أخرى - أسأل هذه الهيئة الدولية ما سألته العام الماضي: هل كان التوافق الدولي حول مكافحة الإرهاب إلزامياً جدياً أخذته دول هذه المنظمة على عاتقها أم كان حبراً على ورق، نكتبه وتعمل بعض الدول بعكسه؟

السيد الرئيس،

إن ما يجري في بلادي بات واضحاً للقاصي والداني، إلا أن بعض الدول لا تريد أن ترى أو تسمع، إن تنظيم القاعدة الدولي، أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم، بأذرعها المتعددة كجبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية ولواء الإسلام وغيرها، هو من يقاثل على أرض سورية. إن مشاهد القتل والذبح وأكل القلوب عمّت الشاشات لكن عمّت عنها الضمائر. في بلادي، يا سيادة الرئيس، من تُشوى رؤوسهم من المدنيين الأبرياء على النار فقط لأنهم يخالفون تنظيم القاعدة بفكره المتطرف وآرائه المنحرفة. في بلادي، أيها السيدات والسادة، من قطع الناس وهم أحياء وأرسل أشلاءهم لذويهم فقط لأنهم يدافعون عن سورية واحدة موحدة وعلمانية.

في بلادي، من ينتهك يوماً حقوق الإنسان في عيشه وحياته وعقائده الدينية وانتماءاته السياسية، فكل من لا ينتمي إلى هذا الفكر الظلامي والتكفيرى هو مقتول أو مذبح أو أخذت نساؤه سبايا باسم مفاهيم منحرفة للدين لا تمت للإسلام بصلة. لا حرب أهلية لدينا أيها السادة، لدينا حرب ضد الإرهاب الذي لا يعرف قيماً ولا عدلاً ولا مساواة، ولا حقوقاً ولا تشريعات. إن مواجهة ما يحصل في بلادي يقتضي من الأسرة الدولية اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لإرغام تلك الدول التي باتت معروفة والتي تمول وتسليح وتدريب وتوفر ملاذاً ومعبراً آمناً للإرهابيين القادمين من مختلف دول العالم، لكي تتوقف عن ارتكاب هذه الجرائم فوراً، وذلك استناداً إلى ما نصت عليه القرارات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وأهمها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١).

## السيد الرئيس،

إن هذه المدينة نيويورك وأهلها ذاقوا بشاعة الإرهاب، واحترقوا بنار تطرفه ودمويته، كما نعانيه نحن الآن في سورية... فكيف يمكن لدول أصابها ما يصيبنا الآن أن تدعي أنها تحارب الإرهاب في كل بقاع الأرض وتدعمه في بلادي؟ إن مفهوم المسلحين المعتدلين والمسلحين المتطرفين أصبح مزحة سمجة لا معنى لها على الإطلاق، فالإرهاب إرهاب لا يمكن تصنيفه بإرهاب معتدل وإرهاب متطرف. وأنا أسألكم ماذا تسمون من يأسر الأطفال ويبيع أعضاءهم خارج البلاد؟ بماذا تصفون من يجنّد الأطفال ويمنعهم من الذهاب إلى المدارس، ويدربهم بدلاً من ذلك على القنص والقتل؟ وما توصيفكم للذي يزرع في بلادي فتاوى منحرفة كجهاد النكاح وجهاد المحارم؟

أيها السادة نحن من تعرض للقصف بالغازات السامة في خان العسل، ونحن من طلبنا لجنة التحقيق، وطلبنا أن يكون ضمن صلاحياتها تحديد من قام باستخدام السلاح الكيماوي، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فرنسا وبريطانيا هم من عرقل ذلك، وأصروا حينها على حصر مهام اللجنة بتحديد استخدام الكيماوي من عدمه فقط.

انتظرت سورية خمسة أشهر لحضور اللجنة وعندما حضرت تم سحبها قبل إنجاز عملها وفي وقت بدأت فيه دولٌ بقرع طبول الحرب على سورية. لقد وافقت بلادي على المبادرة التي أطلقها مشكوراً الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية، وهي إذ انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام لهذه الأسلحة، وفي الوقت نفسه تضع العالم أمام مسؤولياته في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن سورية معروفة بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها، وانطلاقاً من ذلك فإنني أؤكد التزام سورية بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كدولة طرف في الاتفاقية، لكن التحدي الذي يواجه الجميع الآن هو هل سيلتزم من يمد الإرهابيين بهذا النوع من السلاح وغيره بالتوقف عن ذلك فوراً؟ لأن الإرهابيين في بلادي يحصلون على السلاح الكيميائي

من دول باتت معروفة للجميع، إقليمية وغربية، وهم من يطلقون الغازات السامة على جنودنا وعلى المدنيين العزل.

### السيد الرئيس،

إن وقف السياسات العدوانية تجاه سورية هو أول الطريق الصحيح للحل في بلادي. فأني كلام عن حل سياسي في ظل استمرار دعم الإرهاب تسليحاً وتمويلًا وتدريباً هو مجرد وهم وتضليل.

من يريد حلاً سياسياً في سورية - خاصة وأن سورية أعلنت مراراً وتكراراً أنها مع الحل السياسي - يجب أن يتوقف عن كل الممارسات والسياسات العدائية ضد سورية وليتجه إلى جنيف دون شروط. ولأن الشعوب هي التي تقرّر مصيرها، فإن الشعب السوري هو المخول الوحيد في اختيار قيادته وممثليه ومستقبله وشكل دولته التي تتسع لكل فئات وأطياف الشعب السوري بمن فيهم من غرر به وأخطأ الطريق. إننا لا نراهن على أية جهة أو طرف سوى ذلك الشعب السوري المصمم بكل مكوناته على رفض كل أشكال التدخل الخارجي بشؤونه الداخلية وهزيمة دعاة مشروع الطائفية والتطرف والإرهاب لأن الارتباط وثيق في بلادي بين سياسات الدولة وتطلعات الشعب. وتبقى صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة هي الحل الوحيد لمعرفة خيارات الشعب السوري في تقرير مستقبله بعيداً عن الضغوط الإرهابية والإملاءات الأجنبية.

لكن هناك، أيها السيدات والسادة، من لا يريد الحل السياسي ويتجه دائماً للعدوان إما مباشرة أو عن طريق عملائه على الأرض، وهذا ما يحصل في سورية. لقد التزمت سورية الحل السياسي، لكن هذا لا يعني أن التزامنا بالحل السياسي هو أن نترك الإرهاب يضرب المواطنين الآمنين، ولا يعني أن نرى مساجدنا وكنائسنا تهدم كما حصل في حمص وحلب والآن معلولا التي مازال أهلها يتكلمون بلغة السيد المسيح عليه السلام. وما يحصل للكنائس والمساجد يحصل لكل الإرث الحضاري التاريخي لسورية والإنسانية. هل يعرف ممثلو الدول في هذا التجمع العالمي الموقر أن إرهابيين من أكثر من ٨٣ دولة يمارسون قتل شعبنا وجيشنا تحت نداء الجهاد التكفيرى

العالمي؟ وفي مواجهة ذلك هل يحق للبعض أن يطالب الدولة السورية بتجاهل مسؤولياتها الدستورية في حماية مواطنيها والحفاظ على وحدة بلدهم وسيادته واستقلاله؟

إن الحرب على الإرهاب ليست حرب سورية فقط، فهؤلاء الإرهابيين سيعودون يوماً ما إلى الدول التي جاؤوا منها، وعندها لن تكون أية دولة في العالم في منأى عن هذا الإرهاب الذي لا يعرف حدوداً ولا جغرافية.

السيد الرئيس،

لقد نتج عن الأحداث في سورية تزايد الاحتياجات الإنسانية في العديد من القطاعات الأساسية. وأدت العقوبات الأحادية اللا أخلاقية واللا إنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مفاقمة الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين. في وقت تقوم فيه حكومة بلادي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في إطار خطة الاستجابة بالعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وبشكل خاص الذين اضطروا لترك بيوتهم والنزوح عنها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من أبناء الوطن أُجبروا على اللجوء إلى بعض دول الجوار من قبل المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية. ومما يُؤسف له أن هؤلاء المهجرين وُضعوا في بعض الدول في معسكرات للتدريب على السلاح أو في ما يشبه أماكن الاعتقال. وأناشد من على هذا المنبر المواطنين السوريين للعودة إلى مدنهم وقراهم حيث تضمن الدولة عودتهم الآمنة وحياتهم الكريمة بعيداً عما يعانونه في هذه المخيمات من أوضاع لا إنسانية. وأود أن أؤكد لكم استعدادانا لبذل أقصى الجهود لإيصال مساعدات المنظمات الدولية إلى جميع المواطنين السوريين دون تمييز أينما كانوا، بما يتوافق مع قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، وفي إطار احترام سيادة سورية.

السيد الرئيس،

إن ما يجري في بلادي لا يجعلنا نُضيع بوصلتنا الأساس وهي فلسطين والجولان، وعليه فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها بحقها الطبيعي في استعادة الجولان السوري المحتل

كاملاً حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ورفضها لكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية والديمغرافية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١. وتجدد سوريا دعمها للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

السيد الرئيس،

بعد انضمام سورية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية تجدد بلادي دعوتها المجتمع الدولي للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وتُذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحتها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن وتدعو المجلس إلى اعتمادها. وتؤكد سورية أن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون انضمام إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إلى كافة معاهدات حظر هذه الأسلحة، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تؤكد في ذات الوقت على ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار النووي من حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. وتدين سورية استمرار الولايات المتحدة وإسرائيل في عرقلة عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر عقده عام ٢٠١٢.

السيد الرئيس،

تدعو بلادي الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها إلى الامتناع عن تبني إجراءات اقتصادية أحادية غير أخلاقية تتنافى قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة. وانطلاقاً من ذلك فإننا ندعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود. كما نجدد دعوتنا إلى رفع ووقف كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سورية وشعوب دول أخرى مثل فنزويلا وبيلاروسيا وإيران وكوريا الديمقراطية.

السيد الرئيس،

يحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من السير بشعوب العالم نحو مستقبل أفضل يحقق طموحات تلك الشعوب في العيش الكريم والتنمية والاكتفاء الغذائي بعيداً عن كافة أشكال التوتر والمواجهة والحروب إعمالاً لما أرساه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ ومقاصد سعت إلى الحفاظ على سيادة الدول والمساواة بينها في الحقوق والواجبات. وفي هذا الصدد تعبر بلادي عن ارتياحها لجهود الولايات المتحدة وإيران من أجل ردم هوة عدم الثقة بين البلدين آمليين أن ينعكس ذلك إيجابياً على استقرار العلاقات الدولية.

وشكراً السيد الرئيس.